المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

تقرير الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين

للوزارات الريادية

لعام 2025

UN WOMEN

FOR ALL WOMEN AND GIRLS

France

AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
1- المقدمة	3
2- أهمية الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين	4
3- الإطار المؤسسي للموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين	5
4- منهجية ترميز المخصصات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين 4.1 الاستخدام 4.2 الفوائد	7 7 8
5- ملخص قياس الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين (+G) للوزارات التجريبية	8
6- ملخص تحليل البرامج من منظور احتياجات كلا الجنسين	13
6.1 فصل (2901/ وزارة العمل) : 6.1.1 برنامج (4801/ الإدارة والخدمات المساندة) 6.1.2 برنامج (4810/ التدريب والتشغيل)	13 14 17
6.2 فصل (2501/ وزارة التربية والتعليم) 6.2.1 برنامج (4405/تعليم المهني) 6.2.2 برنامج (4415/ التربية الخاصة)	18 19 22
6.3 فصل (2701/ وزارة الصحة) 6.3.1 برنامج (4610/ الرعاية الصحية الاولية / الخدمات والمراكز الصحية) 6.3.2 برنامج (4615/ الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات)	24 25 28
6.4 فصل (0702/ وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية) 6.4.1 برنامج (1050/ الإدارة والخدمات المساندة) 6.4.2 برنامج (1051/ التنمية السياسية والشؤون البرلمانية)	33 34 35
7- التوصيات	37

1 المقدمة

تعد الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين أداة لتحقيق الإدماج الممنهج للأولويات الوطنية المرتبطة بتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مراحل تخطيط البرامج والمشاريع، وتخصيص الموارد، ومرحلة المتابعة، والتقييم. فمن خلال دمج منظور احتياجات كلا الجنسين في عملية إعداد الموازنة، يتم ضمان التوزيع العادل للموارد بما يلبي احتياجات جميع الفئات بشكل متوازن، مع مراعاة الفجوات القائمة بين الجنسين. كما تسهم في تسليط الضوء على أثر الموازنات على كلا الجنسين وإعادة توزيع الموارد العامة بما يتيح استفادة كلا الجنسين منها على قدم المساواة والمساهمة في الحد من أوجه التمييز بين الجنسين. ويأتي هذا التقرير في إطار تعزيز قدرة الجهات الحكومية على تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، بما يضمن تحقيق الأهداف والوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

يشكل هذا التقرير خطوة محورية في تعزيز جهود الأردن نحو إدماج احتياجات كلا الجنسين في الموازنة العامة، بما يعكس الالتزام الوطني بتحقيق أهداف العدالة والمساواة بين الجنسين، يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه الأردن في تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين، من خلال تحليل منهجي للبرامج والمشاريع المحددة في أربع وزارات تجريبية، وقياس مدى استجابتها لقضايا احتياجات كلا الجنسين. ويأتي هذا التحليل كجزء من مساعي الحكومة للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يعتمد هذا التقرير على ترميز البرامج والمشاريع من منظور احتياجات كلا الجنسين كأداة تحليلية لتصنيف الموازنة وفقًا لمستوى استجابتها لقضايا احتياجات كلا الجنسين وتعزيز تمويل المبادرات والمشاريع التي تركز على تقليص الفجوات بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية. من خلال تحليل البيانات المصنفة حسب الجنس، يتيح التقرير تسليط الضوء على الأولويات المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين وتعزيز المجالات التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق المساواة بين الجنسين.

تم تطبيق هذه المنهجية في أربع وزارات تجريبية على برامج مختارة بهدف قياس مدى توافق هذه البرامج مع معايير المساواة وتحديد الفجوات والتحديات. ومن خلال هذا التحليل، يسعى التقرير إلى تقديم رؤى عملية وشاملة تسهم في تعزيز الموازنات الوطنية لتصبح أكثر شمولًا وعدالة.

إلى جانب ذلك، يهدف التقرير إلى دعم صناع القرار في تبني سياسات مالية قائمة على أدلة علمية تسهم في تحسين الخدمات والبرامج المقدمة لجميع المواطنين. وتستند التوصيات إلى تحليل دقيق للبيانات التي تم جمعها، مما يوفر خارطة طريق لتعزيز استجابة الموازنة لقضايا احتياجات كلا الجنسين، ويضع الأساس لاستراتيجية مستدامة تعزز التكامل بين الأهداف التنموية والعدالة والمساواة بين الجنسين.

يسعى التقرير أيضًا إلى مساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تحسين آليات التخطيط المالي وإعداد التقارير المتعلقة بالموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين. ويشمل ذلك تقديم نماذج وأدوات لتسهيل عملية جمع البيانات، وتطوير خطط مالية تعكس الاحتياجات الحقيقية لكلا الجنسين على حد سواء. وبذلك، يسهم التقرير في بناء قدرات الوزارات لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في تصميم وتنفيذ موازنات تساهم في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

2 أهمية الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين

الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين هي وثيقة تترجم احتياجات كلا الجنسين خلال جميع مراحل دورة الموازنة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للوقوف على مدى استجابة الموازنة لاحتياجات كلا الجنسين وتُعدّ أداة لدمج منظور المساواة بين الجنسين في التخطيط المالي، مما يعزز الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد العامة.

- **الموازنة الموجهة بالنتائج**

تعمل الموازنة الموجهة بالنتائج على الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي ويتم ذلك من خلال تحديد الاولويات والأهداف والأنشطة وإنشاء نظام مراقبة فعال يستند إلى مؤشرات الأداء لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف. ويتماشى ذلك مع الجهود الحالية التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لتحديث ومواءمة الموازنة وعملياتها مع المعايير الدولية. وتسهم الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في تحقيق هذه الجهود من خلال تحسين التخطيط وضمان العدالة والمساواة بين الجنسين. ويتم تعزيز النهج الموجه نحو الأداء الحقيقي عندما يتم دمج احتياجات كلا الجنسين في الموازنة الموجهة بالنتائج.

- **المساءلة**

إن إعداد موازنة تستجيب لاحتياجات كلا الجنسين يشكل جزءًا مهمًا من مراقبة الموازنات التي تسعى إلى تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين. وبالتالي فهي "آلية لتحديد ما إذا كانت التزامات الحكومة بالمساواة بين الجنسين تترجم إلى التزامات في الموازنة". إن القدرة على معرفة المخصصات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين من خلال الموازنة تعزز المساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

- **الشفافية والمشاركة**

إن إعداد موازنة تستجيب لاحتياجات كلا الجنسين يمكن أن يساهم في زيادة مشاركة المواطنين في عملية اعداد الموازنة وزيادة الشفافية.

- **الفعالية**

يساهم تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في توفير معلومات حول الاحتياجات والتأثيرات المختلفة المحتملة للنساء والرجال. وبالتالي، توفر الموازنة القائمة على احتياجات كلا الجنسين الأساس لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وهذا يساهم في ضمان استخدام الأموال العامة بشكل أكثر فعالية ويؤدي إلى المساءلة وبناء الثقة.

3 الإطار المؤسسي للموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين

- **دولياً**

أهداف التنمية المستدامة 2030، التزم الأردن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDG's، خاصة:

الهدف الخامس: 5C1- نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الهدف العاشر (الحد من اوجه عدم المساواة). ويتضمن إطار مؤشرات النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة 108 مؤشر موزعة على 15 هدف.

- **وطنياً**

رؤية الأردن 2025:

تضمنت الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال سياسات وبرامج مستجيبة لاحتياجات النساء والرجال.

بلاغ وتعليمات إعداد الموازنة العامة:

تضمين البلاغ توجيهات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لأخذ احتياجات كلا الجنسين في الاعتبار عند وضع مؤشرات قياس الاداء على مستوى الاهداف الاستراتيجية والبرامج، وبيان اعداد الكوادر البشرية العاملة حسب الجنس، وبيان مخرجات ونتائج البرامج التي تراعي احتياجات كلا الجنسين.

سياسة إدماج احتياجات كلا الجنسين:

الاولوية الرابعة: زيادة حجم التمويل الوطني للمبادرات الموجهة لاحتياجات كلا الجنسين، والمبادرات الموجهة لإدماج احتياجات كلا الجنسين.

الاجراءات الارشادية: القيام بإجراء عمليات تقييم للموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين، وتعزيز القدرات اللازمة لذلك؛ وتعزيز قدرات العاملين في وحدات الموازنة والمالية بشأن إدماج احتياجات كلا الجنسين فيها؛ وتعزيز قدرات وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين؛ وقيام الوزارات القطاعية (الخدمية) بتنفيذ آلية تتبُّع التمويل المخصص لاغراض احتياجات كلا الجنسين.

الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن لعام 2020-2026:

الهدف الرابع: المؤسسات تنفذ وتضمن استدامة سياسات وهياكل وخدمات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبما يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية. المدخلات: تنفيذ سياسات وموازنات حكومية ووطنية مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين تشمل اطراً وآليات للمساءلة.

الشبكة الوطنية للموازنة المستجيبة لإحتياجات كلا الجنسين من الوزارات والدوائر الحكومية:

وتضم مجموعة أعضاء متخصصين من مختلف القطاعات المعنية بالموازنة والتخطيط، وتعمل تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتسعى لتكون شبكة فاعلة متفاعلة لبناء القدرات وتبادل التجارب والخبرات بين أعضائها ودعم تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين بما يضمن المساهمة في تحقيق العدالة والمساواة.

إنشاء وحدات و/او فرق الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في الوزارات والدوائر الحكومية:

تم تشكيل وحدات و/او فرق متخصصة في الوزارات والدوائر الحكومية لدمج قضايا احتياجات كلا الجنسين في التخطيط وإعداد الموازنات.

تم تشكيل فريق الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في دائرة الموازنة العامة، لتعزيز دور دائرة الموازنة العامة في مجال تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين وتطوير الأدوات اللازمة لذلك و بناء قدرات الدوائر والوحدات الحكومية.

دليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين:

يهدف الدليل الى إعطاء المعرفة العامة الأساسية حول إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين لموظفي الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، ومساعدة صناع القرار وذوي العلاقة في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في التعرف على الطرق والخطوات التي من شانها ان تعزز الوصول الى موازنة مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين، ويعمل على تسهيل عملية إدماج مفهوم احتياجات كلا الجنسين في خطط وموازنات الوزارات والدوائر الامر الذي من شأنه أن يسهم في تقليل الفجوات وتحقيق مزيد من العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع.

تحديث نماذج اعداد الموازنة العامة:

تحديث نماذج اعداد الموازنة لتشمل الاولويات والنتائج والاجراءات والبرامج المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين بما فيها المخرجات والنتائج الرئيسية والتحديات والاجراءات وقضايا كلا الجنسين، إضافةً إلى تطوير آلية ومعادلة احتساب المخصصات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في الموازنة.

ترميز المخصصات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في الموازنة (Gender Budget Tagging)، ويتضمن تحديد المخصصات المالية اللازمة لتلبية احتياجات كلا الجنسين وتحقيق العدالة والمساواة وقياسها ومراقبتها وبالتالي تحسين كفاءة وشفافية الموازنة ومعرفة مدى الاستجابة للالتزامات الوطنية والدولية.

4 منهجية ترميز المخصصات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين

استناداً الى الممارسات العالمية المثلى فإن طريقة ترميز الموازنة والتي تستخدمها العديد من الدول ليست فقط لرصد وتحديد الجهود المبذولة في مجال العدالة والمساواة بين الجنسين، بل ايضا لتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع، وبناءً على الاطلاع على التجارب الدولية في هذا المجال فقد تم اعتماد منهجية الترميز(+G) لقياس مدى استجابة الموازنة لاحتياجات كلا الجنسين.

ويهدف ترميز الموازنة من منظور احتياجات كلا الجنسين إلى ضمان أن البرامج (المشاريع/ الأنشطة) تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة بين الجنسين وتأثيرها على كلا الجنسين وتتبع كيفية دعم البرامج (المشاريع/ الأنشطة) لأهداف العدالة والمساواة بين الجنسين.

يعد ترميز/تعليم الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين أداة منهجية لتحليل وتتبع المخصصات المالية واستخدامها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعتبر جزءً من استراتيجية وطنية أوسع لدمج الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في الوزارات والدوائر الحكومية. وقد شمل تطوير الأداة:

- إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية لتحديد التحديات المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين في إدارة المالية العامة.
- مراجعة أفضل الممارسات الدولية وتكييفها مع السياق الأردني.
- إعداد مواد تدريبية وبناء قدرات للموظفين الحكوميين.
- اختبار الأداة في عدد من الوزارات بشكل تجريبي لتحسين فعاليتها.

4.1 الاستخدام

تُستخدم أداة تتبع الموازنات لتصنيف الموازنة الحكومية وفقًا للآتي:

قياس الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين +G

تتمثل مقاييس الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين بأربعة مستويات رئيسية:

- **المستوى الأول:** غير حساس وليس ذا صلة (الدرجة 0) G0: المشروع/ النشاط ليس لديه تأثير تجاه احتياجات كلا الجنسين، أو تأثيره غير ملموس، ويعني ذلك انه لا توجد دلائل على أن قضايا العدالة والمساواة بين الجنسين قد تم أخذها بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ المشروع.
- **المستوى الثاني:** منخفض :(1-30%) G المشروع/ النشاط ذا تأثير محدود في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، حيث تم تصميم المشروع للمساهمة بطريقة محدودة في تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، ويمكن أن يتم تضمين المشروع عناصر تساهم في تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين بشكل أكبر.
- **المستوى الثالث:** متوسط :(31-60%) G1 العدالة والمساواة بين الجنسين هدف مهم، ولكنها ليست السبب الرئيسي لتنفيذ المشروع/ النشاط، حيث أن هدف المساواة بين الجنسين ليس صريحاً في وثائق المشروع بل ضمنياً أو مفترضاً. بالإضافة إلى الأهداف الأخرى فقد تم تصميم المشروع/ النشاط ليكون له تأثير إيجابي على تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين.
- **المستوى الرابع:** عالي/ (61-100%) +G العدالة والمساواة بين الجنسين هي الهدف الرئيسي للمشروع/ النشاط وهي أساسية في تصميمه والنتائج المتوقعة، وتم تصميم المشروع/ النشاط بهدف رئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين أو الحد من التمييز أو تلبية الاحتياجات الخاصة بكلا الجنسين.

آلية الاحتساب: المخصصات المرجّحة = المخصص الكلي × معامل الترجيح (G0=0%, G=30%, G1=60%,G+=100%)

4.2 الفوائد

تقدم أداة تتبع الموازنات المراعية لاحتياجات كلا الجنسين العديد من المزايا، من بينها:

- تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد المالية.
- توفير إطار عمل واضح لرصد وتقييم أثر الإنفاق العام على تحقيق المساواة بين الجنسين.
- دعم السياسات المبنية على الأدلة من خلال تحديد الفجوات التمويلية والاحتياجات ذات الأولوية.
- تعزيز آليات المساءلة داخل الوزارات والدوائر الحكومية.

5 ملخص قياس الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين (G+) للوزارات التجريبية

أهمية ترميز برامج الوزارات التجريبية الأربع

تُعدّ الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين أداةً محورية لضمان التوزيع العادل للموارد العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية وفي هذا السياق، تبنّت المملكة الأردنية الهاشمية منهجية ترميز الموازنة (G+) أداةً لتصنيف البرامج والمشاريع الحكومية وفقاً لمستوى استجابتها لاحتياجات كلا الجنسين، وذلك انسجاماً مع رؤى التحديث الثلاث والاستراتيجية الوطنية للمرأة والتزامات أهداف التنمية المستدامة.

ملخص النتائج الرئيسية

جدول (1)
ملخص قياس الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين (G+) للوزارات التجريبية الأربع

بالدينار

البرامج التي تم تحليلها	المشاريع / الانشطة التي تم تحليلها	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة
8	61	632,318,000	591,217,200

- جميع الوزارات الأربع حصلت على تصنيف G+ على مستوى البرامج.
- بلغت نسبة الاستجابة 93% من إجمالي موازنة البرامج التي تم تحليلها، مما يعني أن غالبية مخصصات البرنامج تُصنَّف على أنها ذات تأثير عالٍ في الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين، حيث ان إجمالي الموارد المالية للبرنامج قد خُصصت لأنشطة أو تدخلات تراعي الفروقات والاحتياجات والأولويات الخاصة بكل من النساء والرجال وتسهم بشكل مباشر أو ملموس في تعزيز المساواة بين الجنسين وبذلك تعكس النسبة مدى دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد المالية للبرنامج، وكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على زيادة حجم الإنفاق الموجَّه نحو تحقيق نتائج أكثر استجابة لاحتياجات كلا الجنسين.
- توسيع نطاق التحليل ليشمل جميع برامج الوزارات التجريبية.
- تطوير أطر متابعة وتقييم مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في جميع الوزارات (جاءت النتيجة 14% و هي نسبة ضعيفة و مشتركة بين جميع الوزارات).
- تضمين تقارير الاداء الربعية نتائج احتياجات كلا الجنسين (حالياً 17% فقط تلتزم برصد نتائج الأولويات المستجيبة لإحتياجات كلا الجنسين التي حققها المشروع/ النشاط).
- بناء قواعد بيانات وطنية مصنفة حسب الجنس لدعم التخطيط المبني على الأدلة.

نتائج الأسئلة الفنية

تعتمد منهجية الترميز على أداة مكونة من 10 أسئلة (نعم=1 / لا=0)، يتم ملء النموذج من قِبَل الوزارة/الدائرة/الوحدة المعنية لكل مشروع أو نشاط.

جدول (2)

متوسط نتائج الأسئلة الفنية العشر لمنهجية الترميز من منظور احتياجات كلا الجنسين حسب الوزارة

#	السؤال	المحور	متوسط الاستجابة من جميع الوزارات للبرنامجين
1	هل يتضمن البرنامج هدف واحد او أكثر مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة؟	الأهداف	90%
2	هل يتضمن البرنامج مؤشر واحد او أكثر مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة؟	المؤشرات	24%
3	هل يتوائم المشروع/ النشاط مع اهداف السياسات الوطنية المراعية لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة (مثل: رؤى التحديث والاستراتيجية الوطنية للمرأة)؟	التوافق مع السياسات الوطنية	98%
4	هل تم تطبيق خطوات تحليل مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين للمشروع؟	تطبيق منهجية الموازنات المستجيبة	95%
5	هل تم الاسترشاد بنتائج تحليل مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين عند تصميم أو إعادة تصميم مكونات المشروع/ النشاط؟	التصميم	27%
6	هل تتضمن الخطة التنفيذية للمشروع/ النشاط هدف واحد على الأقل مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة او مؤشر واحد على الأقل مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين ؟	التنفيذ	22%
7	هل البيانات والمؤشرات مصنفة حسب الجنس؟	البيانات	27%
8	هل كان هناك مشاركة لكلا الجنسين في اتخاذ القرارات بشأن مكونات المشروع/ النشاط؟	المشاركة	100%
9	هل هناك إطار متابعة وتقييم للمشروع مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة؟	المتابعة والتقييم	14%
10	هل تم رصد نتائج الأولويات الخاصة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين التي حققها المشروع/ النشاط وهل تم تضمينها ضمن تقرير الأداء الربعي؟	التقارير	17%

- تم احتساب مجموع متوسط الاستجابة لجميع اسئلة البرامج (مشاريع/ انشطة) مباشرة بعد التحليل، لذلك، قد تكون النسبة الاجمالية منخفضة لبعض الاسئلة.

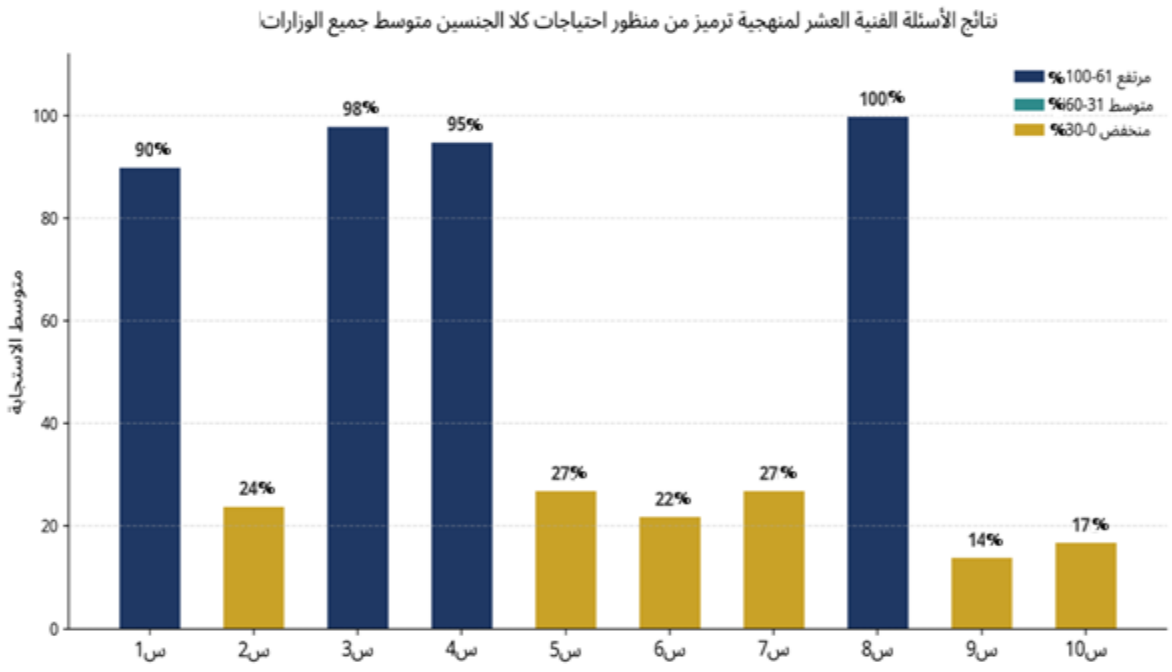

الشكل (1): نتائج الأسئلة الفنية العشر لمنهجية الترميز من منظور احتياجات كلا الجنسين (متوسط جميع الوزارات)

النتائج الإجمالية لتوزيع المشاريع على الوزارات التجريبية

جدول (**3**)
النتائج الإجمالية لتوزيع المشاريع على الوزارات التجريبية الأربع

بالدينار

الوزارة	البرامج	المشاريع/ الانشطة	المخصصات المقدرة لسنة 2025 (دأ)	المخصصات المرجّحة (دأ)	G+	G1	G	G0	ترميز البرنامج
وزارة الصحة	2	44	563,856,000	528,868,000	2	42	0	0	G+
وزارة التربية والتعليم	2	8	52,595,000	48,140,600	3	5	0	0	G+
وزارة العمل	2	6	13,691,000	12,032,600	3	3	0	0	G+
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	2	3	2,176,000	2,176,000.00	3	0	0	0	G+
الإجمالي	8	61	632,318,000	591,152,200	11	50	0	0	G+

- يلاحظ ان نتيجة الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين في وزارة الصحة مثلاً بلغت +G بالرغم ان 42 مشروع/ نشاط حصلت على نتيجة G1 و اثنان فقط حصلا على +G وذلك بسبب ان الوزن النسبي لمخصصات المشروعين اللذين حصلا على +G تشكل اكثر من 90% من اجمالي مخصصات البرامج.

توزيع تصنيف المشاريع حسب الوزارة

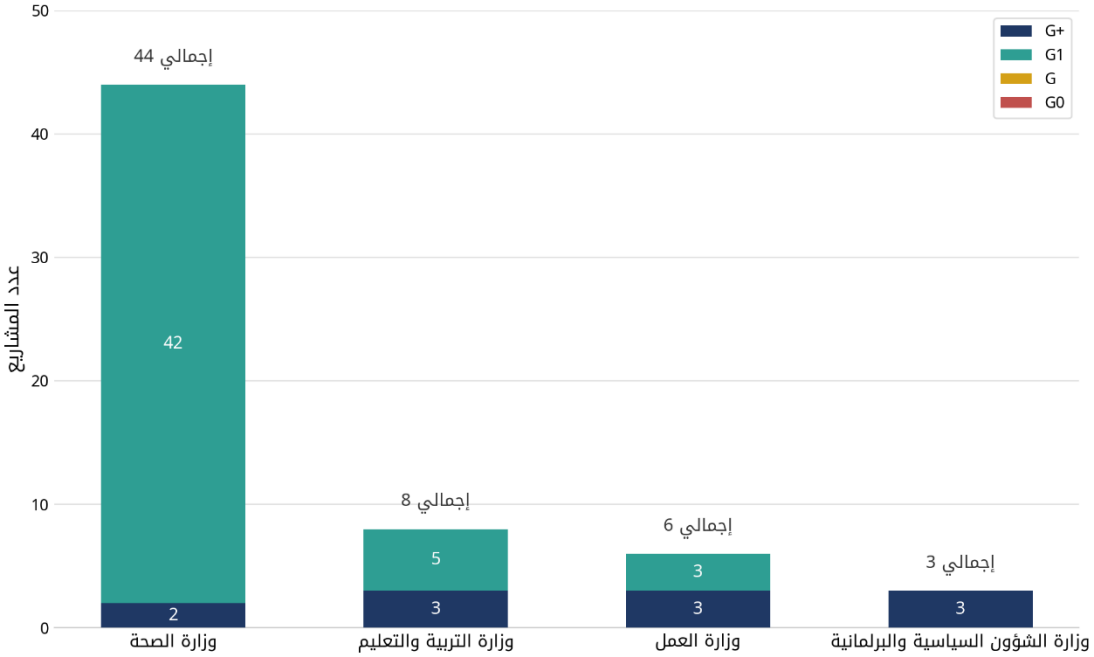

الشكل (2): توزيع تصنيف المشاريع حسب الوزارات التجريبية الأربع

تحليل فجوات التمويل المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين

يُقصد "بفجوة التمويل" هنا الفرق بين إجمالي الموازنة المخصصة لبرامج كل وزارة وبين المخصصات المرجّحة (أي الجزء المستجيب لاحتياجات كلا الجنسين بعد تطبيق معامل الترجيح). وتمثل هذه الفجوة الجزء من الموازنة الذي ما زال بحاجة إلى تطوير في تصميمه أو مؤشراته أو متابعته كي يُصنَّف ضمن الفئة +G، وهي بذلك مؤشر مباشر لتوجيه التمويل اللازم لسد الفجوة.

جدول (4)

تحليل فجوات التمويل المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين حسب الوزارة

بالدينار

الوزارة	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	فجوة التمويل	نسبة الفجوة
وزارة الصحة	563,856,000	528,868,000	34,988,000	%6.2
وزارة التربية والتعليم	52,595,000	48,140,600	4,454,400	%8.5
وزارة العمل	13,691,000	12,032,600	1,658,400	%12.1
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	2,176,000	2,176,000.00	0	%0
الإجمالي	**632,318,000**	**591,152,200**	**41,100,800**	**%6.5**

- تبلغ فجوة التمويل الإجمالية على مستوى الوزارات الأربع (41,100,800) دينار نحو(6.5% من إجمالي الموازنة التي تم تحليلها)، وهي القيمة التي يمكن تحويلها إلى تمويل مستجيب بالكامل لاحتياجات كلا الجنسين دون أي زيادة في حجم الموازنة، من خلال تحسين تصنيف المشاريع القائمة.
- تتركز الفجوة الأكبر من حيث القيمة المطلقة في وزارة الصحة (34,988,000) دينار، نتيجة تصنيف 42 من أصل 44 مشروعاً ضمن الفئة G1 (معامل ترجيح 60%)، ومعظمها مشاريع بنية تحتية (إنشاء وصيانة مراكز ومستشفيات) لم تُدمج فيها بعد معايير تصميم مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين.
- سجلت وزارة العمل أعلى نسبة فجوة مقارنةً بحجم موازنتها (12.1%)، مرتبطة أساساً ببرنامج الإدارة والخدمات المساندة الذي ما زال مصنفاً G1 بالكامل.
- سجلت وزارة التربية والتعليم فجوة تمويل بلغت (4,454,400) دينار أو ما نسبتها 8.5%، مصدرها بالكامل برنامج التربية الخاصة والتعليم الدامج (4415) المصنّف G1، في حين جاء برنامج التعليم المهني والتقني (4405) مصنّفاً +G بالكامل.
- يوصى بأن تُستخدم هذه الفجوات نحو تطوير وتصميم المشاريع والانشطة القائمة بدلاً من طلب مخصصات إضافية.

تمثل فجوة التمويل الإجمالية البالغة 41.1 مليون دينار أردني فرصة ذات أثر مضاعف، إذ إن سدّها لا يتطلب بالضرورة تمويلاً رأسمالياً إضافياً بقدر ما يتطلب دعماً فنياً مستهدفاً (تصميم مؤشرات، أطر متابعة وتقييم، قواعد بيانات مصنفة حسب الجنس) لتحسين تصنيف المشاريع القائمة من مستوى منخفض او متوسط إلى مستوى عال. كما تمثل الفجوة في تقييم محور المتابعة والتقييم والبالغة (14%) أولوية ذات كلفة منخفضة وذا أثر كبير في توجيه التمويل.

فجوة التمويل المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين حسب الوزارة

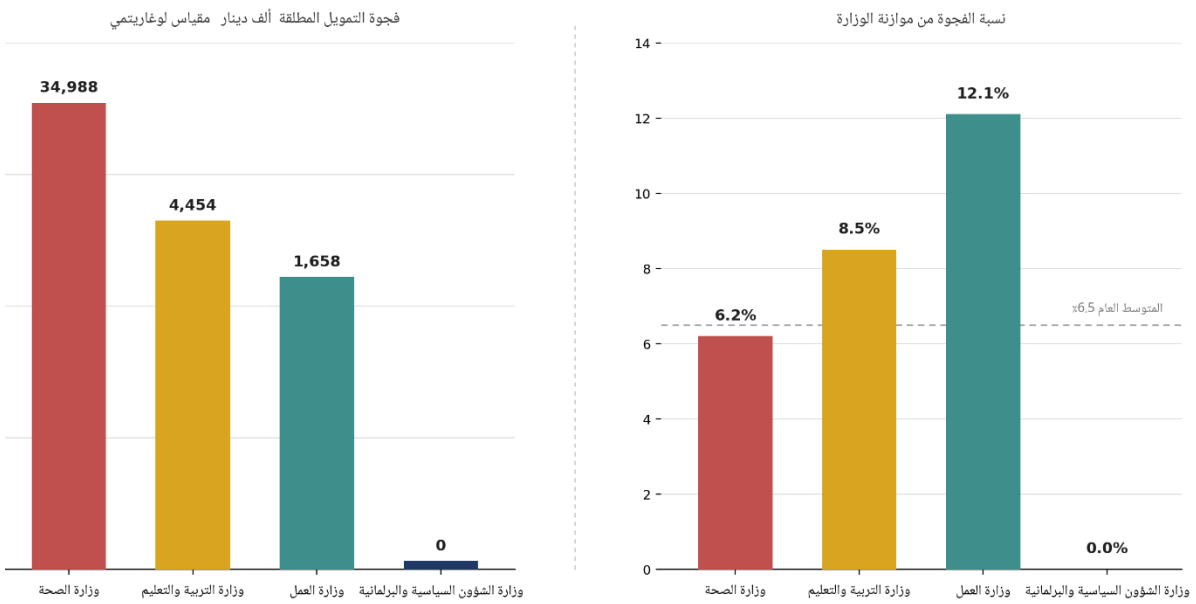

الشكل (3): فجوة التمويل المستجيب لاحتياجات كلا الجنسين حسب الوزارة (بالمليون دينار)

6 ملخص تحليل البرامج من منظور احتياجات كلا الجنسين

6.1 فصل (2901/ وزارة العمل) :

تضطلع وزارة العمل بدور محوري في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتقليص فجوات التوظيف بين الجنسين، وهي بذلك تُمثّل ركيزةً أساسية في تحقيق أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة.

الأولوية المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة:

- تمكين المرأة اقتصادياً وتمكين ذوي الإعاقة.
- تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتوفير فرص عمل وريادة في الأعمال والتشغيل الذاتي.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- تغيير ثقافة العمل ورفع إنتاجية العامل الأردني.
- تحسين ظروف وشروط العمل وبالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين.

أبرز الإجراءات لتحقيق الأولويات:

- التشبيك والإشراف على تشغيل الباحثين عن عمل.
- تعزيز الشراكة مع القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال البرنامج الوطني للتشغيل.
- إقامة معارض وظيفية في العديد من المحافظات.
- تشغيل ومتابعة الباحثين عن العمل في الفروع الإنتاجية القائمة.
- استقطاب مستثمرين لإنشاء فروع/وحدات إنتاجية جديدة .
- تمكين ذوي الإعاقة.
- تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتوفير فرص عمل والريادة في الأعمال والتشغيل الذاتي.
- تعزيز الحماية الاجتماعية.
- تغيير ثقافة العمل ورفع إنتاجية العامل الأردني.
- تحسين ظروف وشروط العمل بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين.

يُتوقع تحقيق النتائج التالية للأولويات:

- المساهمة في زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية واستحداث فرص وتقليص الفجوة في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي.
- رفع نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة للذكور والإناث.
- زيادة عدد المشتغلين/المشتغلات ومن ذوي الإعاقة.
- زيادة عدد جلسات الإرشاد المهني والوظيفي.
- زيادة عدد النساء من المناطق النائية الملتحقات ببرامج الفروع الإنتاجية.

6.1.1 برنامج (4801/ الإدارة والخدمات المساندة):

هدف البرنامج:

رفع كفاءة وزارة العمل وموظفيها وتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

رفع جودة الخدمات المقدمة.

التحديات التي يواجهها البرنامج :

رفد الوزارة بالكوادر المؤهلة

الإجراءات الهادفة الى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة :

رفع كفاءة العاملين في الوزارة.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في البرنامج:

يساهم برنامج الإدارة والخدمات المساندة في توفير خدمة الحضانة للعاملات في الوزارة من خلال شراء خدمات عاملات للحضانة.

6.1.1.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

يراعي البرنامج احتياجات كلا الجنسين بمعدل G1 الا ان البرنامج بحاجة الى اجراءات تصحيحية تؤدي الى زيادة فاعليته خاصة ان الوزارة تعمل على تنفيذ الرؤى الوطنية التي تهدف الى تمكين المراة.

نقاط القوة

- تطوير سياسة شمول النوع الاجتماعي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واعتمادها من قبل لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة، مما يعكس التزاماً حكومياً واضحاً بقضايا المساواة بين الجنسين.
- وضع خطة تنفيذية شاملة للفترة 2024-2029 تتضمن أولويات واضحة ومؤشرات قابلة للقياس، مع تحديد ثماني مديريات للمرحلة الأولى من التنفيذ.
- تحقيق إنجازات تشريعية مهمة من خلال تعديل المواد 29 و69 قانون معدل لقانون العمل رقم (10) لسنة 2023، وإعداد كتيب حقوق المرأة العاملة، وتوقيع عقد العمل الجماعي الجديد لمؤسسات التعليم الخاص.
- إطلاق مبادرات توعوية فعالة مثل حملة "واعي/واعية" التي تستهدف تعزيز الوعي بحقوق العمال من جميع الفئات، وتنظيم جلسات إرشادية للأسر أسهمت في تغيير الفكر المجتمعي حول عمل المرأة.
- تنفيذ مشاريع ملموسة داعمة للمرأة العاملة مثل: إنشاء حضانة أطفال في الوزارة بدعم من منظمة العمل الدولية، وتطوير برامج تدريبية متخصصة للإناث.
- تحسن في المؤشرات المالية من خلال تخصيص 42.5% من إجمالي موازنة الوزارة للإناث، ما يعكس تقارباً ملحوظاً من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التوزيع المالي.

التحديات

- وجود فجوة نسبية في التوزيع للموظفين حيث يشكل الذكور 65% من كادر الوزارة مقابل 35% للإناث، مما يعكس عدم توازن في دمج احتياجات كلا الجنسين بمقارنة عدد الموظفين الإناث والذكور.
- بلغ عدد الوظائف القيادية والإشرافية في الوزارة 157 وظيفة حيث تبلغ نسبة الذكور 72.6% مقابل 27.4 % فقط للإناث من إجمالي الوظائف القيادية والإشرافية في الوزارة.
- يلاحظ تركز أكبر للذكور في القطاعات الإدارية والخدمات المساندة بنسب تتراوح بين 62-67%، مما يشير إلى أن مشاركة الإناث في الوظائف الفنية أكبر منها في الوظائف الإدارية.
- تعتمد الوزارة على المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لتنفيذ كافة برامجها إضافة إلى الاستعانة بالجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-سابقا- والوكالة الألمانية للتعاون الدولي لغايات تنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج التي من شأنها تعزيز مخرجات مشاريع الوزارة.
- نقص في البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنس على المستوى الوطني بشكل عام، مما قد ينعكس سلباً على عملية التخطيط المستجيب لاحتياجات كلا الجنسين واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة وهذا يتطلب بناء قاعدة بيانات وطنية تتعلق بكلا الجنسين.

الاجراءات التصحيحية

تضمين مبادئ العدالة بين الجنسين في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم كجزء من النهج المؤسسي المستدام من خلال:

- ربط الخطة التنفيذية لسياسة شمول النوع الاجتماعي في برامج موازنة الوزارة.
- مواءمة كافة المؤشرات ما بين الخطة التنفيذية للمديريات وسياسة شمول النوع الاجتماعي.
- تحديث نموذج الخطط ليشمل معايير الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين وإلزام المديريات بتنفيذ محتواها كاملاً.
- مراجعة أولوية احتياجات كلا الجنسين المدرجة في قانون الموازنة العامة بهدف تحسين مدى ملاءمتها مع معايير الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين.
- تنفيذ بناء قدرات للموظفين مثل الدائرة المالية ومدراء المشاريع وضباط المتابعة والتقييم والتخطيط في الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين وآلية الترميز.
- إعداد خطة تحسينية لمعالجة الفجوات التي ظهرت في تحليل البرامج، وربط النتائج بتوجيه الموارد بشكل أكثر استجابة لاحتياجات كلا الجنسين.
- تطبيق إجراءات التشغيل القياسية المعتمدة المحدثة الخاصة بالموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين.
- زيادة عدد المؤشرات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في مشروع موازنة الوزارة.
- إعداد خطط تنفيذية لبرامج موازنة الوزارة مراعية لاحتياجات كلا الجنسين كنهج مؤسسي.
- تعزيز فرص الوصول للخدمات وفرص التشغيل لكافة الفئات مع التركيز على احتياجات المحافظات والمناطق ذات معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، وتوجيه الموارد والموازنات بشكل عادل (مثل توفير محطات متنقلة لتوفير الخدمات، واقتراح آليات لمعالجة التحديات المتعلقة بتوفر خدمة الإنترنت والمواصلات).
- البحث عن مصادر تمويل جديدة من شأنها تعزيز تنفيذ البرامج المرتبطة باحتياجات كلا الجنسين لدعم الاستدامة المالية للبرامج، بما في ذلك تمويل مبادرات احتياجات كلا الجنسين والتشغيل في مختلف المناطق.
- إطلاق حملات تسويقية لبرامج الوزارة الداعمة لدمج احتياجات كلا الجنسين لغايات رفع الوعي بمخرجات هذه البرامج واستقطاب دعم مالي إضافي لغايات استكمال هذه البرامج والتوسع في تطبيقها وبناء شراكات جديدة مع المنظمات المحلية والدولية والجهات الحكومية الشريكة.

- تفعيل العمل بسياسات العمل المرن والتوسع في تطبيقها داخل الوزارة.
- التوسع في تعزيز المعرفة بنظام العمل المرن في مؤسسات القطاع الخاص.
- تفعيل الجهود نحو بيئة عمل دامجة، من خلال تعزيز جاهزية البنية التحتية وتطوير برامج تشغيل وتدريب تستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تعزيز وعي الموظفين بمفاهيم الدمج.
- تعزيز جهود الوزارة التوعوية بالشراكة مع الجهات الأخرى من خلال حملات وطنية تسلط الضوء على دور المرأة في سوق العمل، وحقوقها، والتحديات التي تواجهها في مختلف القطاعات.
- استكمال تطوير اجراءات المتابعة والتقييم التي بادرت الوزارة في تحسينها، ليشمل مؤشرات كمية ونوعية تقيس الأثر على الفئات المستهدفة، مع إشراك المستفيدين، وتفعيل قنوات التغذية الراجعة، ونشر تقارير سنوية تعزز الشفافية والمساءلة.
- تعزيز استخدام البيانات التي تم تحليلها ضمن برامج الوزارة لدعم إنشاء مرصد وطني لسوق العمل يوفر تقارير دورية تعكس التقدم نحو العدالة النوعية وتغلق فجوات المعرفة.
- إجراء دراسات ميدانية وفق عينة ممثلة لكافة موظفي الوزارة على أن تراعي ما يلي:
  - قياس مدى وعي موظفي الوزارة بمفهوم احتياجات كلا الجنسين.
  - قياس مدى تغطية برامج الإدارة والخدمات المساندة لكافة مديريات ومكاتب الوزارة من حيث مدى الرضى عن منظومة التحول الإلكتروني والدعم اللوجستي ونظام الأرشفة.
  - إتخاذ الإجراءات التحسينية اللازمة وفق نتائج الدراسات الميدانية لضمان معالجة الثغرات في وصول جميع الخدمات المراعية لاحتياجات كلا الجنسين لكافة العاملين/ ات في الوزارة والمديريات التابعة لها في محافظات المملكة.

6.1.1.2 نتائج الترميز لبرنامج (4801/ الإدارة والخدمات المساندة):

جدول (5)
نتائج الترميز لبرنامج (4801/ الإدارة والخدمات المساندة)

بالدينار

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	الخدمات الإدارية والمساندة	3,596,000	2,157,600	G1	50%
001	تعزيز القدرات المؤسسية	200,000	120,000	G1	40%
005	أتمتة وزارة العمل	350,000	210,000	G1	40%
إجمالي البرنامج		4,146,000	2,487,600	G1	60%

6.1.2 برنامج (4810/ التدريب والتشغيل):

هدف البرنامج:

توفير خدمات الإرشاد المهني والتشغيل للأردنيين ورفد سوق العمل بالعمالة المدربة والمؤهلة.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل وتعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- محدودية فرص العمل والتشغيل.
- ارتفاع معدلات البطالة.

الإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- تعزيز مساهمة القطاع الخاص بتوفير فرص عمل جديدة.
- تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في البرنامج:

- يهدف البرنامج إلى زيادة فرص العمل للإناث، وتقديم خدمات الإعاشـــة للعاملات من المناطق النائية في المناطق الصناعية المؤهلة.

6.1.2.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

توفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات من خلال التدريب في مواقع العمل وحسب احتياجات القطاع الخاص وعقد جلسات ارشاد مهني للباحثين والباحثات عن عمل.

نقاط القوة

- يتضمن البرنامج مؤشرين مستجيبين لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة، وهما (عدد المشتغلات الاناث من المناطق النائية ضمن برنامج الفروع الانتاجية، عدد المشتغلين الذكور من المناطق النائية ضمن برنامج الفروع الانتاجية)
- يتوائم البرنامج مع اهداف السياسات الوطنية المراعية لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة حيث يعد البرنامج الوطني للتشغيل أحد أولويات رؤية التحديث الاقتصادي ضمن قطاع العمل.
- تم تطبيق خطوات تحليل من منظور احتياجات كلا الجنسين للبرنامج من خلال وثيقة تم إعدادها خلال العام 2023.
- تم الاسترشاد بنتائج تحليل من منظور احتياجات كلا الجنسين عند إعادة تصميم مكونات البرنامج من خلال إعادة صياغة مؤشرات مراعية لاحتياجات كلا الجنسين لم ترد في الخطة التنفيذية السابقة للبرنامج العام الماضي.
- تتضمن الخطة التنفيذية للبرنامج هدف يستجيب لاحتياجات كلا الجنسين وهو (تعزيز الموائمة بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال تقديم خدمات التشغيل لذوي الإعاقة)، وتتضمن خطة البرنامج أيضاً مؤشرات مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين وهي (عدد المشتغلين/ات من ذوي الاعاقة، عدد المشتغلات في الفروع القائمه وقيد الانشاء).
- البيانات والمؤشرات للبرنامج مصنفة حسب الجنس حيث يتوفر أعداد المشتغلين والمتدربين مصنفة حسب الجنس.

- إن إطار متابعة وتقييم البرنامج مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة، حيث يستهدف البرنامج الوطني للتشغيل تشغيل الإناث بما نسبته 35% من إجمالي المستهدفين.
- يتم رصد نتائج الأولويات الخاصة باحتياجات كلا الجنسين التي حققها البرنامج ويتم تضمينها ضمن تقارير الأداء الربعية.

التحديات

- بعض أهداف البرنامج لا تعكس الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين.
- انخفاض مشاركة الاناث في اتخاذ القرارات بشأن مكونات البرنامج.

الاجراءات التصحيحية

- إعادة صياغة بعض أهداف البرنامج لتصبح مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين.
- زيادة مشاركة الاناث في اتخاذ القرارات بشأن مكونات البرنامج.

6.1.2.2 نتائج الترميز لبرنامج (4810/ التدريب والتشغيل):

جدول (6)

نتائج الترميز لبرنامج التدريب والتشغيل (4810)

بالدينار

رقم المشروع /النشاط	اسم المشروع / النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025 (دأ)	المخصصات المرجّحة (دأ)	الترميز	نسبة الاستجابة
601	توفير خدمات التدريب والتشغيل للأردنيين	1,515,000	1,515,000	G+	100%
016	تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة	30,000	30,000	G+	100%
018	البرنامج الوطني للتشغيل	8,000,000	8,000,000	G+	100%
	إجمالي البرنامج	9,545,000	9,545,000	G+	100%

6.2 فصل (2501/ وزارة التربية والتعليم) :

تُشرف وزارة التربية والتعليم على منظومة تعليمية تضم مئات الآلاف من الطلبة والطالبات، وتُمثّل ركيزةً أساسية في بناء رأس المال البشري وتكافؤ الفرص التعليمية.

الأولوية المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة:

- زيادة فرص الحصول على التعليم لجميع الطلاب من ذوي الإعاقة، ولجميع المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية (التعليم الدامج، التعليم مدى الحياة والتعليم غير النظامي).

أبرز الإجراءات لتحقيق الأولويات:

- توفير المدارس والغرف الصفية التي تقدم الخدمات الأساسية للطلبة من ذوي الإعاقة.
- زيادة عدد المدارس الريادية الدامجة في الأقاليم الثلاث بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين السوريين.
- توسيع برامج التعليم الاستدراكي.
- توسيع برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.
- تجهيز غرف رياض الأطفال ومرافقها، والتأكد من مراعاتها لاحتياجات كلا الجنسين.
- تدريب كوادر الوزارة البشرية على برامج مراعية لاحتياجات كلا الجنسين والتعليم الدامج.
- مراعاة احتياجات كلا الجنسين في تقديم خدمات النقل الآمن من وإلى المدرسة للمستفيدين من هذه الخدمة.
- الاستمرار في رفع وعي المجتمع حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولويات:

- توفير بنية تحتية مدرسية آمنة وشاملة ومتاحة للجميع ومراعية لاحتياجات كلا الجنسين وذوي الإعاقة.
- توفير تعليم دمج للطلبة ذوي الإعاقة.
- توفير فرص تعليم غير نظامي محسنة وموّسعة.
- تحقيق العدالة في توزيع المناصب الإدارية والبرامج التدريبية من حيث احتياجات كلا الجنسين.
- زيادة قبول الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية (ذكور وإناث).

6.2.1 برنامج: (4405/ التعليم المهني):

هدف البرنامج:

بيئة تعليمية تدريبية مناسبة للتعليم المهني تتلائم مع متطلبات سوق العمل.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

زيادة الوصول للتعليم المهني وتحسين نوعيته.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- محدودية البنى التحتية للتعليم المهني (نقص المدارس المهنية والتجهيزات اللازمة للمشاغل ونقص عدد المعلمين المدربين والمُؤهلين).
- محدودية عدد الدراسات المتعلقة بالتعليم المهني (تحديد احتياجات سوق العمل ودراسات قياس توجهات الطلبة نحو التعليم المهني).
- ضعف إقبال الطلبة على الالتحاق بالتعليم المهني في بعض مناطق الأطراف (عدم توفر وسائل مواصلات بسبب بعدها عن التجمعات السكنية، أو قلة الكثافة السكانية، وعدم توفر كافة التخصصات المهنية التي تلبي رغبات الطلبة في كافة المناطق الجغرافية.
- تأخر صدور الاستراتيجية الأردنية للتوجيه والإرشاد المهني.
- محدودية المخصصات المالية لإنشاء مدارس مهنية تضمن وصول الطلبة ذوي الإعاقة للتعليم المهني.

الإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- استحداث المدارس والمشاغل الكافية لاستقبال الطلبة لثلاث سنوات بدل سنتين، وتوفير التجهيزات اللازمة للمشاغل والمدارس المهنية.
- اعتماد برنامج دولي مبني على الكفايات والمهارات لتطوير التعليم المهني، لرفع قدرات خريجي التعليم المهني.
- زيادة عدد البرامج التدريبية الخاصة بمعلمي التعليم المهني قبل الخدمة وأثنائها بما يلاءم التخصصات المستحدثة والمناهج المعتمدة.
- إجراء دراسات مسحية لتحديد التخصصات المناسبة لكل منطقة جغرافية.
- استحداث الغرف الصفية والمشاغل المهنية المطلوبة لاستيعاب الطلبة الراغبين في التعليم المهني.
- تنفيذ برامج التوجيه المهني ومتابعة الخريجين، ووضع استراتيجية للتوجيه المهني في الوزارة (ثلاثة مراكز للتوجيه موزعة على الأقاليم).
- زيادة عدد برامج التدريب لمعلمي ومعلمات ورؤساء أقسام ومديري ومديرات المدارس المهنية والأكاديمية على مهارات التوجيه المهني.
- زيادة نسبة التحاق الطلبة اللاجئين والطلبة غير الأردنيين في مدارس التعليم المهني، مما يتطلب زيادة الطاقة الاستيعابية في المدارس، وتوفير التجهيزات والمواد الأولية لذلك وإيجاد التشريعات والتعليمات التي تتيح ذلك.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في البرنامج:

- تجهيز البنية التحتية في المدارس المهنية لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة.
- تدريب المعلمين والمعلمات على التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة.
- إيجاد وإقرار تشريعات ناظمة تصنف الطلبة حسب الإعاقة والتخصصات الملائمة لكل إعاقة.
- إجراء دراسة بحثية شاملة لجميع مناطق المملكة؛ بهدف تحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات من منظور احتياجات كلا الجنسين وتنفيذ دراسات لقياس توجهات الطلبة في الصفوف (4-9) وذويهم.
- زيادة حملات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذويهم بما يراعي احتياجات كلا الجنسين.

6.2.1.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

يظهر البرنامج تقدمًا ملموسًا في مراعاة احتياجات كلا الجنسين من خلال توزيع المدارس والتخصصات بين الذكور والإناث وفقًا للاحتياجات، وإتاحة فرص متساوية لاختيار التخصصات بعيدًا عن القوالب النمطية. كما تم تضمين مؤشرات خاصة مصنفة حسب الجنس ضمن البرنامج، مع تحسين مشاركة الإناث والفئات المحرومة، مثل الطلبة ذوي الإعاقة، مما يعكس التزام الوزارة بمبادئ العدالة والمساواة. إضافةً إلى ذلك، تم تطوير البنية التحتية وتدريب الكوادر للتعامل مع احتياجات الطلبة بمختلف فئاتهم، مدعوماً بجهود تمويلية وفنية من جهات خارجية.

رغم هذه الجهود، يحتاج البرنامج إلى مزيد من الدراسات الشاملة لتقييم احتياجات الذكور والإناث في المناطق المختلفة، وتطوير إطار متكامل للمتابعة والتقييم من منظور احتياجات كلا الجنسين. كما تبرز الحاجة إلى تحسين حملات التوجيه والإرشاد لتشجيع التحاق الجنسين بالتخصصات غير التقليدية، وتعزيز البنية التحتية لاستيعاب الطلبة ذوي الإعاقة بشكل أفضل، هذه الخطوات ستعزز فعالية البرنامج وتساهم في تحقيق عدالة أوسع بين الجنسين.

نقاط القوة

- التعليم المهني موزع بين مدارس الذكور والإناث وفقًا للاحتياجات، مما يتيح للطلاب والطالبات الاختيار بحرية بعيداً عن التنميط القائم على الجنس.

- إضافة مؤشرات خاصة مصنفة حسب الجنس ضمن البرنامج، مما يعزز التوجه نحو إدماج احتياجات كلا الجنسين في التخطيط والتنفيذ.
- تبني منهجيات حديثة مثل برنامج BTEC لتعزيز الكفايات والمهارات، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات مصنفة حسب الجنس.
- تحسين مشاركة الفئات المحرومة مثل الإناث والطلبة ذوي الإعاقة في التعليم المهني.
- وجود دعم فني ومالي من جهات خارجية يساهم في تنفيذ مبادرات ومشاريع تراعي احتياجات كلا الجنسين.

التحديات

- البرنامج يحتاج إلى دراسات إضافية لتقييم احتياجات الذكور والإناث حسب المناطق الجغرافية، لتحديد التخصصات المناسبة وزيادة نسب الالتحاق غير النمطي.
- ضرورة إجراء دراسات لقياس توجهات الطلبة وأسرهم تجاه التعليم المهني من منظور احتياجات كلا الجنسين.
- البرنامج يفتقر إلى إطار شامل للمتابعة والتقييم يأخذ احتياجات كلا الجنسين في الاعتبار.
- الحاجة إلى رصد ومراقبة تنفيذ المؤشرات المصنفة حسب الجنس لضمان تحقيق النتائج المرجوة.
- تحسين البنية التحتية لاستيعاب الطلبة ذوي الإعاقة، بما في ذلك تجهيز المشاغل والمرافق التي تتناسب مع احتياجاتهم.
- زيادة حملات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذويهم مع التركيز على كسر القوالب النمطية وتشجيع الجنسين على التخصصات غير التقليدية.

الاجراءات التصحيحية

- تطوير نظام متابعة وتقييم مستدام يدمج احتياجات كلا الجنسين.
- سيتم اعتماد المؤشرات في برنامج الموازنة للسنوات القادمة مع تطوير استراتيجيات الوزارة.
- تصميم حملات توعوية تعزز المشاركة غير النمطية للطلبة من الجنسين.
- تحسين البرامج التدريبية للمعلمين والمعلمات للتعامل مع احتياجات كلا الجنسين.

6.2.1.2 نتائج الترميز لبرنامج (4405/ التعليم المهني والتقني) :

جدول (7)
نتائج الترميز لبرنامج (4405/ التعليم المهني والتقني)

بالدينار

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	تدريس طلاب التعليم المهني	30,059,000	30,059,000.00	G+	90%
002	إضافات لأبنية مدارس التعليم المهني	3,500,000	3,500,000.00	G+	90%
004	تطوير التعليم المهني والتقني	7,900,000	7,900,000.00	G+	90%
	إجمالي البرنامج	41,459,000.00	41,459,000.00	G+	100%

6.2.2 برنامج: (4415/ التربية الخاصة):

هدف البرنامج:

زيادة الفرص المتاحة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

ضمان تحقيق الوصول والمساواة للطلبة من كلا الجنسين، واستيعاب جميع الفئات العمرية في التعليم، وزيادة فرص التعليم لجميع الأطفال ذوي الإعاقة ولجميع المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- عدم توفر مرافقين للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.
- نقص المعرفة بالتكنولوجيا المساندة والترتيبات اللازمة لتمكين الطلبة ذوي الإعاقة من الاندماج والتعلم في البيئة التعليمية الدامجة، وضعف توفر الترتيبات والتسهيلات البيئية في بعض المدارس.
- عدم تغطية خدمات النقل إلى جميع المناطق.
- نقص الوعي المجتمعي حول أهمية التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضعف كفايات المعلمين والمعلمات حول التعليم الدامج، والحاجة الكبيرة لتطوير برامج التنمية المهنية وماسستها.
- نقص عدد المعلمين المساندين في المدارس.
- عدم توفر بعض التخصصات لبعض المواقع الوظيفية في فريق متعددي التخصصات.

الإجراءات الهادفة الى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- انشاء الغرف والإضافات الصفية الجديدة في المدارس العامة.
- زيادة عدد المدارس الريادية الدامجة في الاقاليم الثلاث بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين السوريين.
- مراجعة التشريعات التعليمية المعدلة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ ورشات عمل لتحسين وعي المجتمع حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب معلمين ومعلمات ليكونوا مؤهلين بشكل أفضل للعمل مع الطلبة ذوي الإعاقة.
- تعيين (273) مرافقا ومرافقة و(500) معلما ومعلمة لمساندة الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.
- توفير الترتيبات والتسهيلات البيئية في المدارس بما يراعي احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة، وتفعيل دور فرق متعددة التخصصات في التوعية في المدارس للحصول على معرفة بالتكنولوجيا المساندة والترتيبات التيسيرية اللازمة.
- تعزيز التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة فيما يتعلق ببيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في سن التعليم غير الملتحقين.
- استمرار تقديم بدل مواصلات للطلبة ذوي الإعاقة وضمان الاستدامة وجودة الخدمة بالشراكة مع القطاع الخاص.
- توسيع برنامج التنمية المهنية للمعلمين والمعلمات في المدارس الدامجة على الأدلة التدريبية للتعليم الدامج.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوى الاعاقة فى البرنامج:

- توفر المدارس والغرف الصفية التي تقدم الخدمات الأساسية للطلبة من ذوي الإعاقة.
- تكثيف الجهود في التعاون مع مبادرات الدمج وتنظيم ورش عمل توعوية حول العنف القائم على الجنس.
- رفع وعي المجتمع حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تغيير الاتجاهات نحو الدمج والتنوع في التعليم التي قامت بها الوزارة في جميع مديريات التربية والتعليم، مع التركيز على الطالبات ذوات الإعاقة.

6.2.2.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

يُصنَّف البرنامج ضمن فئة G1، مما يعني أن البرنامج يتضمن عناصر داعمة للمساواة بين الجنسين، غير أن تحقيق الاستجابة الكاملة لا يزال يتطلب إجراءات تصحيحية جوهرية ترتقي بمستوى أثر البرنامج وفاعليته، وينسجم هذا التوجه مع الرؤى الوطنية التي تتبناها الوزارة في مجال تمكين المرأة وتكافؤ الفرص.

نقاط القوة

- وجود هدف استراتيجي ينص على الوصول والمساواة وتحقيق العدالة لكلا الجنسين.
- توسع واضح في المدارس الدامجة والمعلمين المساندين والغرف المتخصصة والمعينات التعليمية.
- وجود تدخلات مالية داعمة مثل دعم التعليم وبدل المواصلات، وهي تدخلات مؤثرة في تخفيف كلفة الوصول للخدمة.
- وجود شراكات مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات والجهات الداعمة.
- وجود توجه نحو نشر الوعي وبناء قدرات الكوادر على مستوى المدارس والمديريات والوزارة.

التحديات

- غياب أو محدودية تصنيف البيانات والمؤشرات حسب الجنس ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي.
- عدم وضوح المخصصات المالية الموجهة لمعالجة فجوات احتياجات كلا الجنسين.
- عدم وجود بند واضح لاحتياجات الطالبات ذوات الإعاقة في المرافق الصحية والحماية والخصوصية.
- اعتماد بعض الأنشطة على توفر الموارد المالية أو التمويل حسب الحاجة، مما قد يؤثر على الاستدامة.
- الحاجة إلى أدوات متابعة وتقييم تقيس الأثر الفعلي للخدمات على الإناث والذكور بصورة منفصلة.

الاجراءات التصحيحية

- تعزيز إدماج منظور احتياجات كلا الجنسين في السياسات والممارسات التنفيذية من خلال إدراج تحليل من منظور احتياجات كلا الجنسين إلزامي في جميع خطط مديرية برامج الطلبة ذوي الإعاقة، وربط كل نشاط بمؤشر مصنف حسب الجنس ونوع الإعاقة.
- تعزيز الرقابة والتقييم لمواءمة السياسات مع الممارسات الفعلية من خلال تطوير نموذج متابعة شهري وربعي يقيس الوصول، الجودة، الرضا، والأثر حسب الجنس ونوع الإعاقة والمديرية.
- توفير الموارد المالية والبشرية: تخصيص بنود واضحة في الموازنة لمعالجة فجوات الوصول للفتيات ذوات الإعاقة، بما يشمل النقل الآمن والمرافق الصحية والخصوصية.
- معالجة الفجوة بين السياسات والممارسات من خلال تحويل الهدف العام المتعلق بالعدالة لكلا الجنسين إلى إجراءات قابلة للتنفيذ داخل المدارس والمديريات.
- تعزيز الشراكات والتعاون من خلال توسيع الشراكات مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المؤسسات النسوية، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني.
- معالجة المقاومة الثقافية والاجتماعية من خلال تنفيذ حملات توعوية تراعي اللغة المقبولة مجتمعياً، وتربط احتياجات كلا الجنسين بالعدالة وتكافؤ الفرص والحماية.
- تعزيز بيئة العمل للموظفين/ات ذوي الإعاقة من خلال إعداد خطة ترتيبات تيسيرية للموظفين والموظفات ذوي الإعاقة، ومتابعة أثرها على الأداء والرضا والترقية.

6.2.2.2 نتائج الترميز لبرنامج (4415/ التربية الخاصة) :

جدول (8)

نتائج الترميز لبرنامج التربية الخاصة والتعليم الدامج (4415)

بالدينار

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	رعاية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة و الموهوبين	7,062,000	4,237,200	G1	60%
001	مشروع إدارة برنامج التربية الخاصة	324,000	194,400	G1	60%
008	تطوير منظومة التميز في مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز	850,000	510,000	G1	50%
009	حاضنات الاعمال الريادية والابتكار في مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز	400,000	240,000	G1	60%
010	التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة	2,500,000	1,500,000	G1	60%
إجمالي البرنامج		11,136,000	6,681,600	G1	60%

6.3 فصل (2701/ وزارة الصحة) :

تعتبر وزارة الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية الركيزة الأساسية لضمان تقديم الخدمات الصحية الأولية والثانوية والثالثية بطريقة مستدامة وشاملة للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وتأكيداً على هذا الدور، تسعى الوزارة بشكل حثيث إلى دمج معايير الاستجابة لاحتياجات كلا الجنسين لضمان عدالة الوصول إلى الخدمات الطبية المختلفة وإزالة الفجوات التشغيلية والهيكلية التي قد تحول دون تحقيق التغطية الشاملة العادلة.

الأولوية المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة:

- إدماج منظور احتياجات كلا الجنسين في برامج وزارة الصحة.

أبرز الإجراءات لتحقيق الأولويات:

- التدريب على مفهوم احتياجات كلا الجنسين.
- تهيئة المباني بما يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولويات:

- زيادة عدد المتدربين من كوادر وزارة الصحة حول منظور احتياجات كلا الجنسين.
- زيادة عدد المباني التي تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

6.3.1 برنامج (4610/ الرعاية الصحية الاولية / الخدمات والمراكز الصحية):

هدف البرنامج:

- دعم تقديم الخدمات الصحية الأولية، وتوفير الموارد المالية الخاصة بتعويضات العاملين في مرافق الرعاية الصحية الأولية إضافة إلى كلف استخدام السلع والخدمات، مثل الخدمات الفندقية، وحماية الصحة من خلال برامج التغذية المجتمعية.
- إنشاء وصيانة وتحديث وتأثيث المراكز الصحية.
- تزويد مرافق الرعاية الصحية الأولية بمعدات وأجهزة وآلات طبية وغير طبية.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

- تحسين الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فعالة.
- تطوير وزيادة كفاءة وفعالية إدارة البنية التحتية والتزويد وضمان استدامتها.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- الحاجة إلى التوسع في إدماج المجتمع بالرعاية الصحية والتركيز على الوقاية من الأمراض وعوامل الخطورة المرتبطة بها.
- الحاجة إلى التوسع في تبني نموذج صحة الأسرة ودمج خدمات الصحة النفسية والتأهيل الطبي والصحة الجنسية والإنجابية ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية.

الإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- زيادة عدد اللجان الصحية المجتمعية ومشاركتها في تعزيز الوقاية من الأمراض من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية.
- زيادة عدد عيادات الإقلاع عن التدخين.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في البرنامج:

- زيادة عدد المراكز الصحية الصديقة للمرأة، من خلال تحويل المزيد من المراكز الأولية والشاملة لتطبيق معايير الاعتمادية وتهدف هذه المراكز إلى تقديم رعاية صحية متكاملة للمرأة عبر جميع مراحل حياتها في بيئة آمنة وداعمة.

6.3.1.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

أن توزيع الخدمات الصحية يتم وفقاً لاحتياجات المرضى، وتصنيفهم حسب الجنس والفئات العمرية ومكان السكن، مما يعكس وجود أدوات تنظيمية أولية تهدف لمراعاة الفروقات الديموغرافية والاجتماعية بين متلقي الخدمة.

كما يمتلك البرنامج مزايا جوهرية تساهم في تعزيز العدالة، حيث تتوفر خدمات تخصصية موجهة بشكل كامل لتلبية متطلبات المرأة الصحية كخدمات رعاية الحوامل وتنظيم الأسرة، إلى جانب توفر آليات مؤسسية داخل وزارة الصحة لقياس رضا المستفيدين من كلا الجنسين حول جودة وفعالية وحجم الخدمات المقدمة. ومع ذلك، يشير الوصف التحليلي إلى أن تحديد الاحتياجات الخاصة للذكور والإناث لا يزال يعتمد بصورة رئيسية على طبيعة الخدمة الطبية نفسها (أي الاستجابة الطبية الحتمية) دون وجود آلية استباقية وممنهجة لتحديد وفهم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تؤثر سلباً على قدرة النساء أو الرجال على الوصول إلى تلك المراكز والاستفادة القصوى منها في بعض البيئات المحلية.

نقاط القوة

- يُصنف البرنامج ضمن الفئة ذات التأثير العالي على المساواة بين الجنسين (G+) مما يعكس وجود نية واستراتيجية لدمج احتياجات كلا الجنسين في تصميمه.
- يهدف البرنامج إلى تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بجودة وعدالة، وهو ما يتماشى مع الأولويات الوطنية لتحقيق العدالة الصحية.
- يشمل البرنامج خدمات حساسة لاحتياجات كلا الجنسين مثل الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، ورعاية الأمومة والطفولة، وهي خطوات إيجابية نحو تلبية احتياجات النساء.

التحديات

- فجوة في الوصول الجغرافي والثقافي: تواجه النساء، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، تحديات في الوصول إلى الخدمات بسبب البعد الجغرافي، وانعدام وسائل النقل الآمنة، والقيود الاجتماعية والثقافية (مثل منع بعض النساء من الخروج لتلقي العلاج).
- ضعف في البنية التحتية والمرافق: تفتقر بعض المراكز الصحية إلى مساحات مهيأة للرضاعة، ومرافق مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبيئة صديقة للمرأة بشكل عام.
- نقص في البيانات والمؤشرات المصنفة: لا توجد مؤشرات أداء واضحة تقيس الفروقات بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات والاستفادة منها، باستثناء مؤشرات محدودة. كما أن غياب نظام مركزي لجمع البيانات المصنفة يعيق تحليل الفجوات بدقة.
- محدودية التدريب المتخصص: على الرغم من وجود تدريبات، إلا أن الوعي بقضايا احتياجات كلا الجنسين لا يزال غير كافٍ بين جميع الكوادر، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للفئات المختلفة.
- ضعف مشاركة المستفيدين في التصميم: يفتقر البرنامج إلى آليات منهجية لإشراك الفئات المستهدفة (خاصة النساء والمهمشين) في تصميم وتقييم الخدمات، مما قد يؤدي إلى عدم تلبية احتياجاتهم الفعلية.
- عدم كفاية الموازنة المخصصة: تواجه الوزارة تحديات مالية تؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات، مما قد يؤثر سلباً على تنفيذ الأنشطة المراعية لاحتياجات كلا الجنسين.

الاجراءات التصحيحية

- تعزيز البنية التحتية والمرافق: توجيه النفقات الرأسمالية لتجهيز المراكز الصحية بمرافق منفصلة، وغرف رضاعة، ومداخل مهيأة لذوي الإعاقة، مع ضمان تطبيق معايير موحدة في جميع المواقع.
- تحسين الوصول الجغرافي: توسيع شبكة المراكز الصحية في المناطق النائية والمحرومة، وتوفير وسائل نقل مدعومة للنساء والفئات الضعيفة، مع تفعيل خدمات الطبابة عن بعد لتقليل الحواجز.
- تطوير مؤشرات أداء حساسة لاحتياجات كلا الجنسين: اعتماد مؤشرات جديدة تقيس نسبة النساء اللواتي يصلن للخدمات في الوقت المناسب، ومعدل رضا المستفيدات، ونسبة تغطية خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الريفية.
- إدراج احتياجات كلا الجنسين كعنصر أساسي في التقارير الدورية، مع تخصيص قسم لتحليل الأثر القائم على احتياجات كلا الجنسين.
- تعزيز التدريب وبناء القدرات: إدراج دورات تدريبية إلزامية حول احتياجات كلا الجنسين لجميع العاملين في المراكز الصحية، مع التركيز على كيفية التعامل مع احتياجات النساء والفئات المهمشة.
- تدريب الكوادر على جمع وتحليل البيانات المصنفة لضمان دقة التقييم.

- تفعيل المشاركة المجتمعية: تشكيل لجان تمثيلية للمجتمع المحلي، وإجراء استطلاعات رأي دورية لفهم احتياجات المستفيدين وتحدياتهم، وضمان أن تعكس الخدمات احتياجاتهم الفعلية.
- تحسين التخطيط المالي: تخصيص بنود محددة في الموازنة للأنشطة المراعية لاحتياجات كلا الجنسين، مع ربط الصرف بتحقيق مؤشرات الأداء لضمان الاستدامة.
- البحث عن شراكات خارجية لدعم البرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية.

6.3.1.2 نتائج الترميز لبرنامج (4610/ الرعاية الصحية الأولية / الخدمات والمراكز الصحية) :

جدول (9)
نتائج الترميز لبرنامج (4610/ الرعاية الصحية الأولية / الخدمات والمراكز الصحية)
بالدينار

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	تقديم الخدمات الصحية الأولية	160,202,000	160,202,000	G+	70%
002	مكافحة الملاريا والبلهارسيا	30,000	18,000	G1	50%
013	صيانة وتحديث المراكز الصحية	1,700,000	1,020,000	G1	40%
701	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة اربد	318,000	190,800	G1	40%
702	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة المفرق	155,000	93,000	G1	40%
703	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة جرش	360,000	216,000	G1	40%
705	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة العاصمة	960,000	576,000	G1	40%
706	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة البلقاء	355,000	213,000	G1	40%
707	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة الزرقاء	100,000	60,000	G1	40%
708	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة مادبا	100,000	60,000	G1	40%
710	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة معان	132,000	79,200	G1	40%
711	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة الطفيلة	146,000	87,600	G1	40%

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
712	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة العقبة	25,000	15,000	G1	40%
713	انشاء المراكز الصحية في محافظة اربد	415,000	249,000	G1	40%
714	انشاء المراكز الصحية في محافظة المفرق	130,000	78,000	G1	40%
716	انشاء المراكز الصحية في محافظة عجلون	400,000	240,000	G1	40%
717	انشاء المراكز الصحية في محافظة االعاصمة	1,610,000	966,000	G1	40%
719	انشاء المراكز الصحية في محافظة الزرقاء	550,000	330,000	G1	40%
720	انشاء المراكز الصحية في محافظة مادبا	240,000	144,000	G1	40%
730	صيانة وتجهيز مراكز صحية في محافظة عجلون	80,000	48,000	G1	40%
731	انشاء مراكز صحية في محافظة البلقاء	230,000	138,000	G1	40%
732	انشاء وصيانة مراكز صحية في محافظة الكرك	285,000	171,000	G1	40%
733	انشاء مراكز صحية ووحدات في محافظة معان	366,000	219,600	G1	40%
736	انشاء مركز وطني متخصص للسكري والغدد الصماء و الوراثة / محافظة معان	600,000	360,000	G1	40%
إجمالي البرنامج		169,489,000	165,774,200	G+	98%

6.3.2 برنامج (4615/ الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات):

هدف البرنامج:

- التوسع في تقديم الخدمات الصحية الثانوية، وتوفير الموارد المالية الخاصة بتعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، مثل الخدمات الفندقية، معالجات الطبية، وشراء خدمات الإسعاف الجوي، وشراء خدمات الأطباء من ذوي الاختصاصات النادرة وديمومة اتفاقية مركز الحسين للسرطان.
- التوسع في إنشاء وتوسعة وتأهيل وصيانة المستشفيات التابعة للوزارة.
- التوسع في حوسبة مرافق الرعاية الصحية الثانوية والمتقدمة وتعزيز الأتمتة.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

- تحسين الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فاعلة.

- زيادة كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية.
- تطوير وزيادة كفاءة وفعالية إدارة البنية التحتية والتزويد وضمان استدامتها.
- زيادة كفاءة وفعالية التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات.
- تحسين الجاهزية والاستجابة لإدارة الأزمات والكوارث وآثار اللجوء والتغير المناخي.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- محدودية المخصصات المرصودة للمشاريع الرأسمالية لإنشاء وتوسعة المستشفيات.
- نقص في عدد الكوادر الطبية والصحية ذات التخصصات النادرة.

الإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- خطة لاستدامة تمويل المشاريع الرأسمالية والخدمات الصحية المقدمة فيها.
- خطة لاستقطاب الكفاءات والقدرة على الاحتفاظ بها.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في البرنامج:

- زيادة عدد المستشفيات الصديقة للطفل. وتعني أن المنشأة الصحية تشجع على الرضاعة الطبيعية، عند تلبيتها لمتطلبات "مبادرة مستشفى صديق للطفل"، من خلال تنفيذ عدد من الخطوات لتشجيع وتمكين الأمهات من الرضاعة الطبيعية.

6.3.2.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

تولي وزارة الصحة اهتماماً كبيراً لبرامج الرعاية الصحية الثانوية وذلك من خلال سعيها لتوفير خدماتها لكافة المواطنين والمقيمين على أرض المملكة بشكلٍ متساوٍ، وتقدّم خدماتها من خلال 32 مستشفى تابع لها وبسعة سريرية تصل إلى (6095) سريراً وفقاً لإحصائيات 2024، كما أنها تهتم بتوفير برامج صحية موجهة للإناث مثل الصحة الإنجابية والكشف المبكر عن سرطان الثدي. يتم تقديم هذه الخدمات بجهود الكوادر العاملة في هذه المستشفيات، والتي يصل عددهم حسب إحصائيات عام 2025 إلى (27151) موظفاً، منهم 14145 ذكور 13000 إناث بنسبة (48 %) علماً أن تعيين العاملين في المستشفيات والوزارة بشكل عام يتم عن طريق التقدم للإمتحان في هيئة الخدمة والإدارة العامة، ما يضمن تكافؤ الفرص في التعيين. حيث أن إدارة المستشفيات بخصوص احتياجات كلا الجنسين تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين صحة ورفاهية المرضى بغض النظر عن جنسهم أو خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع العاملين فيها بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص والكفاءة.

وتتكامل هذه الجهود مع اعتماد آلية لتوزيع الخدمات الصحية بناءً على بيانات مصنفة تبعاً للجنس والمراحل العمرية والمناطق الجغرافية، مما يسهم في تقليص الفوارق بين الجنسين. كما نجح البرنامج في مأسسة آليات لقياس رضا متلقي الخدمة وإشراكهم في تقييم مخرجات الرعاية، بالإضافة إلى إشراك فاعل للنساء والرجال في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، تكريساً لمبدأ الحوكمة التشاركية.

علاوة على ذلك، تميز البرنامج بإطلاق مبادرات وطنية رائدة تراعي خصوصية المرأة، كمبادرة "المستشفى الصديق للمرأة" وبرامج اليافعين واليافعات. وقد انعكس ذلك في تسجيل مستويات رضا ميدانية مرتفعة، حيث أجمع غالبية المشاركين على كفاءة الاستجابة ومراعاة الاحتياجات.

نقاط القوة

- وجود التزام مؤسسي واضح بإدماج احتياجات كلا الجنسين في أهداف البرنامج، حيث يركز الهدف الاستراتيجي على تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فاعلة، بما يعكس التزام الوزارة بتعزيز المساواة بين الجنسين.
- تصنيف البرنامج ضمن فئة (+G)، حيث خصصت موازنات مرتفعة للمشاريع ذات الأثر العالي على المساواة بين الجنسين، الأمر الذي يعكس مراعاة احتياجات المرأة والطفل والفئات الأكثر هشاشة عند تخصيص الموارد المالية.
- اعتماد توزيع الخدمات وفق بيانات مصنفة حسب الجنس والفئات العمرية ومكان السكن، بما يسهم في تحقيق العدالة في تقديم الخدمات الصحية ومراعاة الاختلافات بين الفئات المستفيدة.
- وجود آليات لقياس رضا المستفيدين من كلا الجنسين وإشراكهم في تقييم الخدمات الصحية، مما يعزز قدرة البرنامج على متابعة مدى استجابته لاحتياجات النساء والرجال.
- مشاركة النساء والرجال في تصميم وتنفيذ ومتابعة البرنامج، الأمر الذي يعزز تطبيق مبادئ المشاركة والمساواة في إدارة البرنامج.
- تنفيذ مبادرات صحية تراعي احتياجات النساء والفئات الخاصة، مثل مبادرة المستشفى الصديق للمرأة والبرامج الموجهة لليافعين واليافعات، بما يعزز استجابة الخدمات الصحية لاحتياجات كلا الجنسين متضمنة ما يلي:
  - تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص التوظيف والترقيات والتدريب.
  - تعزيز نسبة الاناث في اشغال المواقع القيادية والاشرافية داخل المستشفيات من خلال تأهيلهن لذلك .
  - تحقيق توازن الجنسين في توزيع العمل والمسؤوليات وتجنب التمييز على أساس الجنس في تحديد مهام العمل .
  - توفير بيئة عمل مرنة ومتوافقة مع متطلبات العمل الأسري، مثل توفير حضانات وترتيبات العمل المرن عن بعد.
  - ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية لجميع المرضى دون استثناء، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة .
  - توحيد الإجراءات الطبية بالمستشفيات مما يضمن تحقيق العدالة والمساواة للمراجعين
  - خفض نسبة وفيات الأطفال الرضع والامهات اثناء الولادة من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للحوامل .
  - تشجيع المشاركة المجتمعية وتوفير برامج التوعية والتثقيف حول الصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على الجنس.
  - رفع مستوي الوعي لدى العاملين في المستشفيات بمفاهيم احتياجات كلا الجنسين ودوره في تشكيل أنماط صحية متباينة .
  - إظهار نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع مستوى رضا المستفيدين عن مراعاة احتياجات الجنسين، حيث أكد غالبية المشاركين أن الخدمات تراعي احتياجات النساء والرجال وأن الاستجابة للخدمات تتم بكفاءة.

التحديات

- عدم توفر مؤشرات أداء حساسة لاحتياجات كلا الجنسين لقياس أثر البرنامج على النساء والرجال بصورة أكثر دقة.
- محدودية تحليل الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال استناداً إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الوصول إلى الخدمات الصحية.

- استمرار وجود فجوات في وصول النساء، خاصة في المناطق النائية والفئات الأكثر هشاشة، إلى بعض الخدمات الصحية المتخصصة.
- الحاجة إلى تعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والقيادة داخل القطاع الصحي.
- محدودية توافر البيانات الصحية المصنفة حسب الجنس لدعم التخطيط واتخاذ القرار المبني على الأدلة.
- الحاجة إلى دمج منظور احتياجات كلا الجنسين بصورة أكثر شمولية في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج.
- تكلفة الخدمات الصحية: قد تكون التكلفة باهظة للبعض ولا يمكن للجميع تحملها، خاصة في ظل عدم توفر التأمين الصحي.
- الإجراءات الطبية الطويلة: يمكن أن تستغرق الإجراءات الطبية في المستشفيات والرعاية الصحية الثانوية وقتًا طويلاً بسبب ازدياد اعداد متلقي/ ات الخدمة، مما يزيد من الإجهاد النفسي والجسدي للمرضى وأسرهم.
- الإقبال الكبير على المستشفيات والعيادات الحكومية، مما يزيد من الضغط عليها ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة وسرعة الاستجابة للحالات الطارئة.
- صعوبة الوصول للخدمات الصحية في المناطق النائية: قد يكون من الصعب الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق النائية، مما يزيد من عدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية.
- نقص الأطباء والممرضين والكوادر الطبية الأخرى في بعض المناطق النائية مما يؤدي نقص إلى التأخر في تلقي الرعاية الصحية، خاصة في المناطق النائية او قد يؤثر سلبا على جودتها.
- عدم توافر بعض التخصصات الطبية في بعض المستشفيات الطرفية، مما يجبر المرضى للذهاب للبحث عن الخدمات الطبية المطلوبة في مناطق أخرى وعادة يتم الذهاب الى العاصمة مما يزيد العبء على الموارد.
- صعوبة الوصول الى وسائل النقل العام في بعض مناطق المملكة المناسب للمرضى مما يؤثر سلبا على امكانية الوصول لتلقي الخدمة، وخصوصا النساء اللواتي قد يحتجن لزيارة المستشفيات بشكل متكرر.
- عدم توفر أماكن لرعاية الأطفال الصغار كالحضانات في المستشفيات، مما يجعل النساء يواجهن صعوبة في رعاية أطفالهن أثناء إجراء الفحوصات أو العلاج وكذلك الحال بالنسبة للموظفات.
- عدم توفر برامج متكاملة للتوعية الصحية الخاصة بالنساء والفتيات في المستشفيات، والتي تعد ضرورية للوقاية من الأمراض والحفاظ على الصحة العامة.
- ضعف في توافر البيانات الصحية المصنفة حسب الجنس على المستويات الإدارية الفرعية، مما يعيق دعم متخذي القرار بالدليل الكافي.
- الحاجة المستمرة لمراجعة السياسات بهدف دعم ورفع نسبة تمثيل الطبيبات والإداريات في مواقع صنع القرار القيادي المتقدم.

الاجراءات التصحيحية

- تطوير مؤشرات أداء كمية ونوعية حساسة لاحتياجات كلا الجنسين لقياس أثر البرنامج على النساء والرجال بصورة منفصلة.
- تطوير منظومة المتابعة وربط التمويل بالنتائج تحديث وتفعيل أنظمة المتابعة والتقييم الداخلي.
- مأسسة قواعد البيانات الإحصائية المؤتمتة : تطوير قواعد بيانات مركزية تجمع وتصنف الإحصاءات الصحية بشكل دوري تبعاً لمتغيرات الجنس، والعمر، والمنطقة لتوجيه التخطيط الاستراتيجي بشكل عادل.
- مأسسة التدريب وبناء القدرات :إعداد وتطبيق برامج تدريبية مكثفة ومستدامة للكوادر الطبية والإدارية حول آليات تطبيق الموازنات المستجيبة والتعامل بإنصاف وخصوصية مع جميع الفئات.

- تحديث البنية التحتية الصديقة :إعادة تأهيل وتطوير مرافق المستشفيات لتوفير مستويات أعلى من الخصوصية والملاءمة لاحتياجات النساء، وذوي الإعاقة، وكبار السن.
- تبني سياسات التمكين القيادي :صياغة سياسات داخلية ملزمة تدعم توسيع تمثيل المرأة في المجالس الإدارية العليا واللجان الفنية.
- توسيع نطاق الشمولية التأمينية :مد وتوسيع مظلة التأمين الصحي لتستهدف بشكل مباشر النساء العاملات في القطاعات غير المنظمة والنساء غير العاملات في الأرياف، لتخفيف الأعباء المالية.
- حوكمة الاستجابة المرنة للأزمات والتحول الرقمي :إدماج شامل لمنظور احتياجات كلا الجنسين في خطط الطوارئ واستراتيجيات التحول الرقمي الصحي وبرامج التكيف مع التغير المناخي، لضمان استجابة مرنة لا تترك أي فئة خلف الركب.

6.3.2.2 نتائج الترميز لبرنامج (4615/ الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات):

جدول (10)
نتائج الترميز لبرنامج (4615/ الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات)

بالدينار

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	تقديم الخدمات الصحية الثانوية	316,184,000	316,184,000	G+	70%
008	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	2,000,000	1,200,000	G1	50%
012	صيانة وتحديث المستشفيات	7,500,000	4,500,000	G1	40%
017	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	1,000,000	600,000	G1	40%
019	تحديث معدات المختبرات وبنوك الدم	200,000	120,000	G1	40%
033	انشاء مستشفى الطفيلة	6,000,000	3,600,000	G1	40%
034	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	40,000,000	24,000,000	G1	40%
045	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	15,000,000	9,000,000	G1	40%
046	انشاء مستشفى مادبا	500,000	300,000	G1	40%
701	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة اربد	555,000	333,000	G1	40%
703	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة جرش	370,000	222,000	G1	40%
708	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة معان	1,910,000	1,146,000	G1	40%

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
717	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة مادبا	162,000	97,200	G1	40%
718	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة الزرقاء	975,000	585,000	G1	40%
720	انشاء وصيانة مستشفيات في محافظة الكرك	261,000	156,600	G1	40%
721	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة المفرق	250,000	150,000	G1	40%
722	صيانة و تحديث المستشفيات في محافظة العاصمة	250,000	150,000	G1	40%
724	صيانة وتحديث المستشفيات في محافظة البلقاء	915,000	549,000	G1	40%
725	استدامة وشراء خدمات مستشفى الايمان الحكومي الجديد في محافظة عجلون	150,000	90,000	G1	40%
726	ادامة وصيانة المستشفيات في محافظة العقبة	185,000	111,000	G1	40%
إجمالي البرنامج		394,367,000	363,093,800	G+	92%

6.4 فصل (0702/ وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية) :

تضطلع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بدور استراتيجي في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية والبرلمانية، وهي النموذج الأكثر اكتمالاً في الترميز من منظور احتياجات كلا الجنسين بين الوزارات التجريبية.

الأولوية المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة:

- تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل دورهم السياسي.

أبرز الإجراءات لتحقيق الأولويات:

- تعزيز الوعي باحتياجات كلا الجنسين وزيادة مشاركة المرأة والشباب في العمل السياسي والحزبي كشركاء في عمليات صنع القرار.
- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار والمشاركة السياسية.
- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب والمرأة لتشجيعهم على المشاركة السياسية عبر برامج تمكين وتدريب متخصصة.

يتوقع تحقيق النتائج التالية للأولويات:

- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار.
- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار والمشاركة السياسية.
- تعزيز المشاركة السياسية للشباب في صنع القرار وزيادة المشاركة الحزبية.

6.4.1 برنامج (1050/ الإدارة والخدمات المساندة):

هدف البرنامج:

- ضمان توفر الموارد المالية والتشغيلية وتطوير قدرات الموظفين.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

- رفع كفاءة وفعالية أداء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
- إدارة المورد المالي بكفاءة في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية لتحقيق أهداف الوزارة الاستراتيجية.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- عدم كفاية المخصصات المالية المرصودة في الموازنة العامة للوزارة.
- عدم توفر موارد مالية إضافية لتغطية نفقات واحتياجات الوزارة الطارئة.

الإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- التنسيق مع دائرة الموازنة العامة من أجل زيادة المخصصات المالية للأعوام القادمة.
- التنسيق مع الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية والمعهد المالي من أجل طرح دورات تدريبية جديدة تلبي احتياجات الموظفين وترفع قدراتهم.
- التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي و الريادة من أجل طرح عطاء توسعة وتحسين الشبكة وشراء الأجهزة المطلوبة بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

6.4.1.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

يراعي البرنامج احتياجات كلا الجنسين بمعدل +G الا ان البرنامج بحاجة الى اجراءات تصحيحية تؤدي الى زيادة فاعليته خاصة ان الوزارة تعمل على تنفيذ الرؤى الوطنية التي تهدف الى تمكين المراة.

نقاط القوة:

- سياسات توظيف عادل (هيئة الخدمة والادارة العامة) تضمن تكافؤ الفرص.
- سياسات إجازات عائلية ومرونة ساعات العمل لدعم الأمهات العاملات.
- تكافؤ الفرص في الترقية والتدريب لجميع الموظفين.

التحديات

- بعض المفاهيم المغلوطة حول العدالة بين الجنسين في بيئة العمل.
- أدوار النساء في بعض الأقسام محدودة نتيجة ممارسات ثقافية غير مباشرة.
- تؤثر الطباع الشخصية والتصورات الاجتماعية للموظفين الذكور على مدى انخراط المرأة في بعض المهام والمناصب.

الاجراءات التصحيحية

- رفع وعي الموظفين بمفاهيم احتياجات كلا الجنسين.
- تعزيز آليات تحقيق بيئة عمل دامجة تحقق العدالة.
- إعداد خطة ترتيبات تيسيرية للموظفين ذوي الإعاقة.
- تطوير نظام متابعة وتقييم للمشروع.

6.4.1.2 نتائج الترميز لبرنامج (1050/ الإدارة والخدمات المساندة) :

جدول (11)

نتائج الترميز لبرنامج (1050/ الإدارة والخدمات المساندة)

بالدينار

رقم المشروع	اسم المشروع	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	الخدمات الإدارية والمساندة	1,576,000	1,576,000	G+	90%
إجمالي البرنامج		1,576,000	1,576,000	G+	100%

6.4.2 برنامج (1051/ التنمية السياسية والشؤون البرلمانية):

هدف البرنامج:

- ترسيخ أسس المشاركة السياسية الفاعلة وتطوير آلياتها.

الهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج:

- تعزيز المشاركة السياسية في الأردن لتشمل جميع فئات المجتمع.
- تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تستند إلى الاحترام المتبادل والتفاهم، وتعزيز التنسيق والتوافق في صنع القرار السياسي.
- تعزيز فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية.
- ضمان توفر آليات اتصال ووصول متطورة ومتنوعة تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع بما يعزز المشاركة السياسية.

التحديات التي يواجهها البرنامج:

- قلة الكادر الوظيفي المتخصص بتمكين المرأة.
- عدم كفاية المخصصات المالية.
- ضعف الوعي السياسي والثقافي السائد عند أفراد المجتمع.

الإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات وتحسين الخدمات المقدمة:

- التنسيق مع وزارة الأشغال من أجل التسريع في تنفيذ إعطاء توسعة المبنى.
- زيادة عدد العاملين في التمكين السياسي للمرأة.
- زيادة مخصصات تمكين المرأة السياسي المرصودة في موازنة الوزارة.
- وضع خطة تدريبية للعاملين في التمكين السياسي من أجل تحسين مهاراتهم في التواصل الرقمي والتكنولوجي.

قضايا احتياجات كلا الجنسين بما فيها المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في البرنامج:

- يهدف البرنامج إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال بناء قدراتهم وتأهيلهم وتوعيتهم عن طريق الدورات التدريبية والجلسات الحوارية والورشات التوعوية بأهمية تمكين المرأة وذلك للحد من عدم توليها للمناصب القيادية وعدم كفاية تمثيلها في البرلمان بسبب الثقافة المجتمعية السائدة والتي تقتصر تولي المناصب على الرجال فقط.

6.4.2.1 وصف مدى مراعاة البرنامج لاحتياجات كلا الجنسين

يراعي البرنامج احتياجات كلا الجنسين بمعدل G+ الا ان البرنامج بحاجة الى اجراءات تصحيحية تؤدي الى زيادة فاعليته خاصة ان الوزارة تعمل على تنفيذ الرؤى الوطنية التي تهدف الى تمكين المراة.

نقاط القوة

- أهداف مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين بشكل صريح (تمكين المرأة سياسياً).
- مؤشرات مصنفة حسب الجنس وذوي الإعاقة.
- يتوائم المشروع/ النشاط مع اهداف السياسات الوطنية المراعية لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة ومع الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة.
- تم تطبيق خطوات تحليل البرامج من منظور احتياجات كلا الجنسين للمشروع وتم العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحليل برنامج التنمية السياسية والبرلمانية.
- تتضمن الخطة التنفيذية للبرنامج أهداف ومؤشرات مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين وتمكين المرأة.
- برامج لتعزيز المهارات القيادية للحزبيات واليافعات.

التحديات

- الحاجة لإطار متابعة وتقييم مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين.
- تعميق تحليل احتياجات كلا الجنسين عند تصميم البرامج الجديدة.

الاجراءات التصحيحية

- تصميم البرامج بالاستفادة من تحليل احتياجات كلا الجنسين.
- تطوير نظام متابعة وتقييم مستجيب لاحتياجات كلا الجنسين.
- توسيع برامج التوعية لقادة الرأي وتعزيز دورهم.

6.4.2.2 نتائج الترميز لبرنامج (1051/ التنمية السياسية والشؤون البرلمانية) :

جدول (12)

نتائج الترميز لبرنامج (1051/ التنمية السياسية والشؤون البرلمانية)

بالدينار

رقم المشروع/ النشاط	اسم المشروع/ النشاط	المخصصات المقدرة لسنة 2025	المخصصات المرجّحة	الترميز	نسبة الاستجابة
601	تنمية سياسية وبرلمانية	350,000	350,000	G+	100%
002	التنمية والمشاركة السياسية	250,000	250,000	G+	100%
إجمالي البرنامج		600,000	600,000	G+	100%

7 التوصيات

تنبع هذه التوصيات من الأنماط المشتركة التي تكررت عبر الوزارات والبرامج الثمانية التي شملها التحليل، وتمثل الأساس المؤسسي اللازم لضمان استدامة وتوسيع نطاق تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين على مستوى الحكومة ككل.

1. مأسسة الموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين والحوكمة

- ربط الخطط التنفيذية بالموازنة: مواءمة الخطط التنفيذية في كل وزارة مع برامج موازنتها بشكل مباشر ومؤسسي، بدلاً من أن تبقى وثائق منفصلة.
- مراجعة الأولويات المتعلقة باحتياجات كلا الجنسين في قانون الموازنة العامة: لتحسين مدى ملاءمتها مع معايير الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين.
- توسيع نطاق الترميز ليشمل جميع برامج الوزارات التجريبية: بدلاً من الاقتصار على برنامجين لكل وزارة، تمهيداً للتعميم على الوزارات كافة.

2. تعزيز جمع البيانات وتصنيفها حسب الجنس

- بناء قاعدة بيانات: مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة والمنطقة الجغرافية، بالتنسيق بين دائرة الإحصاءات العامة والوزارات التجريبية كنقطة انطلاق.
- توحيد نموذج المؤشرات المصنفة حسب الجنس: وتضمينه إلزامياً في أطر النتائج والمؤشرات لجميع البرامج، لمعالجة الضعف الملحوظ في هذا المحور (24% فقط من محور المؤشرات).
- سد فجوة البيانات في البرامج التي لا تتوفر لها بيانات مصنفة حسب الجنس حالياً.

3. تطوير أنظمة المتابعة والتقييم والتقارير

- معالجة الضعف في نتائج الترميز والتي تشمل المتابعة والتقييم (14%) وتقارير الاداء الربعي (17%) والتصميم (27%) والبيانات المصنفة (27%)، من خلال بناء أطر متابعة وتقييم مستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين لكل برنامج.
- إلزامية اعداد تقارير الآداء الربعية من قبل جميع الوزارات والدوائر الحكومية.
- ربط نتائج المتابعة بإعادة توجيه الموارد: بحيث تُستخدم نتائج التحليل والمتابعة فعلياً في تعديل مخصصات الموازنة للسنوات اللاحقة.

4. بناء القدرات المؤسسية والبشرية

- تدريب شامل ومستدام: توسيع برامج بناء القدرات لتشمل الموظفين الماليين، ومدراء المشاريع، وضباط المتابعة والتقييم والتخطيط في جميع الوزارات، وليس فقط الوزارات التجريبية.
- مأسسة التدريب ضمن الاكاديمية الاردنية للادارة الحكومية: لضمان استمرارية بناء القدرات دون الاعتماد على دعم خارجي مؤقت.
- تصميم مناهج تدريبية قطاعية متخصصة: تراعي خصوصية كل قطاع (الكوادر الصحية، المعلمون، موظفو التشغيل، العاملون في الشأن السياسي).
- رفع وعي الكوادر بمفهوم منظور احتياجات كلا الجنسين: من خلال قياس مستوى الوعي الحالي عبر دراسات ميدانية دورية، كما هو مخطط في وزارة العمل، وتعميم هذا النهج على بقية الوزارات.
- تبني سياسات التوازن بين العمل والحياة: مثل الحضانات وساعات العمل المرنة، على مستوى جميع الوزارات، بعد أن أثبتت فعاليتها في التجارب الأولية.

5. التمويل والاستدامة المالية

- تخصيص بنود موازنة للأنشطة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين ضمن الموازنة العامة لكل برنامج وفقا للموارد المالية المتاحة.
- تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي غير المستدام من خلال دمج انشطة الخطط التنفيذية ذات الأولوية ضمن قانون الموازنة العامة.
- تنويع مصادر التمويل والشراكات بما يشمل القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمحلية، مع إطلاق حملات توعوية للبرامج المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين لاستقطاب دعم إضافي.

6. تعزيز المشاركة المجتمعية وإشراك المستفيدين

- إشراك منظمات المجتمع المدني: في مراحل إعداد الموازنات وتصميم البرامج ومتابعتها وتقييمها.
- تفعيل آليات تمثيلية دائمة: مثل اللجان المجتمعية واستطلاعات الرأي الدورية لفهم احتياجات المستفيدين، خصوصاً النساء والفئات المهمشة.
- تعزيز قنوات التغذية الراجعة: ونشر تقارير سنوية تدعم الشفافية والمساءلة أمام المستفيدين/ات والجمهور.

7. تحسين البنية التحتية وإمكانية الوصول

- تجهيز المرافق العامة وفق معايير موحدة مراعية لاحتياجات كلا الجنسين والإعاقة: (غرف رضاعة، مداخل مهيأة لذوي الإعاقة، معايير خصوصية) في المرافق الصحية والتعليمية ومراكز التدريب المهني.
- توسيع الخدمات المتنقلة ووسائل النقل الآمن: لتحسين الوصول إلى الخدمات في المناطق النائية والمحرومة، خاصة للنساء والفئات الأكثر هشاشة.
- تفعيل الخدمات الرقمية عن بعد: (كالطبابة عن بعد والمنصات الرقمية للتوعية والتدريب) لتقليل الحواجز الجغرافية والاجتماعية.

8. التوسع والتعميم على مستوى الحكومة

- تعميم منهجية الترميز تدريجياً: على وزارات ودوائر حكومية إضافية بعد تحسين الأدوات والدروس المستفادة من الوزارات التجريبية الأربع.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة: في تطوير المنهجيات وأدوات إعداد التقارير المتعلقة بالموازنة المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين.